



بازل 2
الركيزة الثالثة

1. لمحة عامة

تتوافق الركيزة الثالثة من الإفصاح الخاص بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012م لمصرف الإنماء («المصرف») مع متطلبات الإفصاح الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي («الركيزة الثالثة») والقائمة على المبادئ التوجيهية الصادرة عن لجنة بازل للإشراف البنكي في ديسمبر 2009م.

2. نطاق التطبيق

تم إعداد هذا التقرير بعد التوحيد الكامل للمصرف والشركات التابعة والمملوكة له بالكامل

الشركة التابعة	ملكية المصرف	تاريخ الإنشاء
شركة الإنماء للاستثمار	100%	7 جمادى الثاني 1430 الموافق 31 مايو 2009م
شركة التنوير العقارية	100%	24 شعبان 1430 الموافق 15 أغسطس 2009م

3. وسيلة وموقع الإفصاح

يتم تناول الركيزة الثالثة من الإفصاح الخاص بالمصرف في التقارير المالية (القسم الخاص ببازل 2) وذلك في موقع المصرف الإلكتروني (www.alinma.com) وكتقرير منفصل في التقارير المالية السنوية بعد الإيضاحات الخاصة بالبيانات المالية.

4. أسس وتكرار الإفصاح

تم إعداد هذا المستند الخاص بالركيزة الثالثة للإفصاح بشكل متوافق مع المبادئ التوجيهية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي بخصوص الركيزة الثالثة ويجب أن يقرأ جنباً إلى جنب مع البيانات المالية للمصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012م. يتم الإبلاغ عن متطلبات الإفصاح النوعي بشكل سنوي.

5. هيكل رأس المال

يبلغ رأس مال المصرف المصرح به 15,000,000,000 ريال يتكون من 1.5 مليار سهم بقيمة إسمية تبلغ 10 ريال سعودي للسهم الواحد. اعتباراً من 31 ديسمبر 2012م بلغت حقوق المساهمين 16,664 ريال سعودي.

1.5 الشركات التابعة والشقيقة

شركة الإنماء للاستثمار: يوجد مقر الشركة بمدينة الرياض ويشمل الترخيص الممنوح لها العمل في مجال الأوراق المالية بصفة أصيل ووكيل بالإضافة إلى تقديم خدمات التعهد والحفظ والترتيب والاستشارات وإدارة الأصول. يبلغ رأس مال الشركة المصرح به 1,000 مليون ريال سعودي وقد تم الاكتتاب بـ 250 مليون ريال سعودي.

شركة التنوير العقارية: يوجد مقر الشركة بمدينة الرياض وتم تأسيسها بهدف تسهيل عمليات تمويل الرهن العقاري وتحتفظ الشركة بملكية العقارات التي يتم تقديمها للمصرف كضمان مقابل التمويل التجاري المقدم منه. يبلغ رأس مال الشركة المصرح به 100,000 ريال سعودي وقد تم الاكتتاب فيه بالكامل من قبل المصرف.

شركة طوكيو ماريين السعودية: يقع مقر الشركة بمدينة الرياض ويشمل الترخيص الممنوح لها القيام بأعمال التأمين المتوافق مع الأحكام والضوابط الشرعية والأنظمة ذات العلاقة. يملك المصرف 28.75% من رأس مال الشركة البالغ 200 مليون ريال سعودي. بدأت الشركة عملياتها التجارية في 18 يونيو 2012م.

2.5 إمكانية تحويل رأس المال

لا توجد قيود أو عوائق رئيسية أخرى على تحويل الأموال أو رأس المال النظامي داخل المجموعة.

6. كفاية رأس المال

يبين الجدول التالي المناهج المختلفة المعتمدة بالمصرف لحساب متطلبات رأس المال بموجب بازل 2 فيما يتعلق بمختلف أنواع المخاطر بموجب المحور الأول:

مخاطر الائتمان	مخاطر السوق	المخاطر التشغيلية
المنهج المعياري	المنهج المعياري	المنهج الأساسي

بلغ معدل كفاية رأس مال المصرف 33% في 31 ديسمبر 2012م.

7. إدارة رأس المال

يعد الوضع القوي لرأس المال عامل ضروري لاستراتيجية أعمال المصرف ووضعه التنافسي. تركز استراتيجية المصرف الخاصة برأس المال على الاستقرار طويل الأمد والذي يهدف إلى بناء الأنشطة المصرفية الأساسية والاستثمار فيها. يسعى المصرف للمحافظة على مستويات كافية لرأس المال لتحقيق الأهداف الآتية:

- تحمل المخاطر الأساسية لأعمال المصرف.
- تحسين النمو.
- الوفاء بمتطلبات رأس المال التي تنشأ بسبب صدمات السوق وظروف الضغط.

يتم وضع خطط العمل والخطط الاستراتيجية والتقييم الداخلي لرأس المال بشكل سنوي وتغطي فترة 3 سنوات على الأقل. تضمن تلك الخطط تقييم المخاطر القائمة على سياسة قابلية المصرف لتحمل المخاطر والمحافظة على مستويات كافية لرأس المال لدعم استراتيجية المصرف. يؤخذ الآتي في الاعتبار:

- نمو الأنشطة الرئيسية للتمويل والاستثمار بناء على خطط الأعمال الخاصة بمختلف وحدات العمل (مصرفية الشركات والتجزئة والخبزينة).
- هيكل ومصادر التمويل والمطلوبات وحقوق المساهمين لدعم نمو الموجودات مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى المحافظة على وضع قوي للسيولة بناء على قواعد بازل 2 وبازل 3.
- المحافظة على متطلبات رأس المال النظامي ومعدلات كفاية رأس المال.

8. عملية التقييم الداخلي لرأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف

تتناول عملية التقييم الداخلي لرأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف العديد من القضايا مثل التخطيط لرأس المال وتقييم كافة أنواع المخاطر الجوهرية وتحليل متطلبات رأس المال وفقاً لمختلف سيناريوهات الضغط ورأس المال المطلوب لتغطية كافة المخاطر الجوهرية الناشئة عن البيانات الحالية والمستقبلية للعمل والتنظيم الداخلي وطرق إدارة ما سبق على أساس مستمر.

يتم، على مستوى المجموعة، تقييم الكفاية الكلية لرأس المال من خلال الإطار العام لعملية التقييم الداخلي لرأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف والتي تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة في فبراير 2011م. نتيجة لذلك، قام المصرف بتحديد المخاطر الجوهرية وتقييم مستويات رأس المال بما يتفق مع تلك المخاطر.

يحدد الإطار العام لعملية التقييم الداخلي لرأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف المستوى المطلوب لرأس المال لدعم الأنشطة الحالية والمتوقعة للمجموعة المتعلقة برأس المال في ظل الظروف العادية وظروف الضغط. يتم إصدار التقرير الخاص بعملية التقييم الداخلي لرأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بشكل سنوي ويتم اعتمادها من قبل لجنة إدارة المخاطر واللجنة التنفيذية/مجلس الإدارة.

1.8 التقييم الشامل للمخاطر وفقاً للإطار العام لعملية التقييم الداخلي لرأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف

يتم تحديد وقياس الأنواع التالية للمخاطر وفقاً لمنهج التقييم الداخلي لرأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف:

- المخاطر التي يتم استخلاصها بموجب الركيزة الأولى (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل).
- المخاطر التي لا يتم استخلاصها بالكامل بموجب الركيزة الأولى (المخاطر المتبقية).
- المخاطر التي لا يتم وضعها في الاعتبار في الركيزة الأولى (مخاطر معدل الأرباح في السجلات المصرفية ومخاطر السيولة ومخاطر العمل والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة ومخاطر تركيز الائتمان).
- العوامل الخارجية وتشمل التغييرات في البيئة الاقتصادية والأنظمة.

2.8 تقييم مخاطر الركيزة الأولى والركيزة الثانية

يقوم المصرف بتحديد وقياس المخاطر الخاصة به باستخدام الطرق التي تم اختبارها بشكل مناسب وتم اعتبارها مقبولة في الصناعة المصرفية. في حال كانت المخاطر صعبة التحديد والقياس بسبب عدم وجود تقنيات مقبولة بشكل عام لتحديد وقياس المخاطر، يتم الاستعانة بأراء الخبراء لتحديد حجم وأهمية المخاطر. تركز عملية التقييم الداخلي لرأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بعد ذلك على الضوابط النوعية في إدارة تلك المخاطر الجوهرية وغير القابلة للتحديد والقياس في الإطار العام للحوكمة المعمول بها من قبل المصرف. تشمل تلك القياسات النوعية ما يلي:

- طرق حوكمة ملائمة من خلال لجنة إدارة المخاطر واللجنة التنفيذية.
- نظم وإجراءات وضوابط داخلية ملائمة.
- استراتيجيات فعالة للتخفيف من المخاطر.
- الرصد والإبلاغ المستمر من خلال مختلف اللجان والمنتديات الإدارية.

3.8 اختبار الضغط

بدأ برنامج المصرف الخاص باختبار الضغط في العام 2012م وهو مضمن في إجراءات إدارة المخاطر ورأس المال. يعمل البرنامج كأداة متقدمة للمخاطر ورأس المال لفهم واستيعاب المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف في الظروف الصعبة نوعاً ما والتي قد تنشأ بسبب عوامل اقتصادية واستراتيجية وسياسية وأخرى تتعلق ببيئة العمل.

وفقاً لسياسة المصرف الخاصة باختبار الضغط، والذي تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة في سبتمبر 2012م، يتم وضع نماذج للآثار السالبة المحتملة لاختبارات الضغط على ربحية المصرف وجودة الموجودات والسيولة والموجودات المرجحة المخاطر وكفاية رأس المال.

يمكن القول بشكل أكثر تحديداً أن برنامج اختبار الضغط قد تم تصميمه لتحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على القوى المحركة للأحداث ذات الصلة بالضغط والآثار المحتملة على تعرض المصرف للمخاطر وموقف السيولة وسمعة المصرف.

- تحديد الاستراتيجيات الرئيسية للتخفيف من آثار الأحداث والاختبارات ذات الصلة بالضغط.
- وضع نتائج الضغوط كمدخلات في عملية التقييم الداخلي لرأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف لتحديد كفاية رأس المال ورأس المال الكافي لمواجهة المخاطر.

تضم مجموعة العمل الخاصة باختبار الضغط فرق العمل في إدارة المخاطر وتقوم بوضع تقارير اختبار الضغط على جدول أعمال الإدارة العليا ولجان مجلس الإدارة (لجنة إدارة المخاطر واللجنة التنفيذية) كما تناقش النتائج مع الجهات النظامية خلال الاجتماعات السنوية الثنائية.

9. إدارة المخاطر

تتغير بيئة المخاطر بشكل مستمر ويعزز ذلك لمجموعة من العوامل التي تتراوح ما بين مستوى المعاملات إلى الأحداث ذات الصلة بالاقتصاد الكلي الأمر الذي يستلزم الرصد والتقييم المستمر. مثلت المبادرات التي تمت بموجب برنامج بازل محفز ومساهم رئيسي في تعزيز ممارسات إدارة المخاطر في المصرف. تم إعداد الإطار العام لإدارة المخاطر خلال العام المالي 2011م والعام المالي 2012م لمواجهة التحديات والعوامل المشار إليها آنفاً كجزء من برنامج بازل.

المبادئ العامة الستة للمصرف الخاصة بإدارة المخاطر

تحدد تلك المبادئ الأسس الرئيسية للمساءلة والاستقلالية والهيكل والنطاق.

1. يقوم منهج إدارة المخاطر على ثلاث خطوط دفاع هي وحدات العمل الخاصة بتحمل المخاطر ووحدات مراقبة المخاطر ووحدة المراجعة الداخلية.
2. تعتبر وحدات تحمل المخاطر مسؤولة عن الإدارة اليومية للمخاطر الملازمة لأنشطة عملها بينما تعتبر وحدات مراقبة المخاطر مسؤولة عن إعداد الأطر الخاصة بإدارة المخاطر ووضع الأدوات والمنهج التي تهدف إلى تحديد وقياس ورصد ومراقبة واختبار المخاطر. تعتبر وحدة المراجعة الداخلية وحدة تكميلية وتقوم بتقديم ضمانات تتعلق بفعالية منهج إدارة المخاطر.
3. تظطلع إدارة المخاطر بالمصرف من خلال مدراء مخاطر الائتمان ومدير الائتمان ومدير عام المخاطر بمسؤولية مراجعة الاعتماد والتوقيع المشترك (من خلال لجنة الائتمان) على جميع المقترحات الرئيسية المتعلقة بالائتمان والتي يتم إعدادها والإشراف عليها والتوصية بها من قبل وحدة العمل. إضافة إلى ما سبق، تزود إدارة المخاطر جميع الإدارات ووحدات العمل بالاستشارات ذات الصلة بالمخاطر وعلى وجه التحديد الفئات الرئيسية للمخاطر وتشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل والمخاطر المتعلقة بالصناعة المصرفية والتي تجري مناقشتها في الركيزة الثانية من نظام بارز.
4. تضمن إدارة المخاطر أن سياسات المصرف الأساسية الخاصة بالمخاطر متسقة ومحدثة بالإضافة إلى أنها تحدد مستوى تحمل المخاطر من خلال السياسة المعتمدة لقابلية المصرف لتحمل المخاطر. تعتبر إدارة المخاطر مسؤولة أيضاً عن تطبيق مختلف سياسات المخاطر وقرارات العمل ذات الصلة التي يفوضها بها مجلس الإدارة.
5. تعتبر إدارة المخاطر مستقلة، من الناحية الوظيفية والتنظيمية، عن وحدات العمل والوحدات الأخرى المنوط بها تحمل المخاطر بالمصرف.
6. يتولى مجلس إدارة المصرف، عبر لجنة الموجودات والمطلوبات واللجنة التنفيذية، مسؤولية الإشراف على المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.

10. السياسة الخاصة بقابلية المصرف لتحمل المخاطر

تضع السياسة الخاصة بقابلية المصرف لتحمل المخاطر، والتي تم اعتمادها من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة إدارة المخاطر واللجنة التنفيذية، في الاعتبار مقدرة المصرف على تحمل المخاطر وما هو المركز المالي المطلوب بناء على سياسة المصرف ومتطلبات الجهات الإشرافية وقوة الأرباح الأساسية وسمعة المصرف وعلامته التجارية. تحدد تلك السياسة أيضاً التدابير الرئيسية للمخاطر ذات الصلة بالمصرف والتي يتم إبلاغ لجنة إدارة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات واللجنة التنفيذية بها بشكل دوري من خلال مؤشرات قياس المخاطر للمراجعة وإتخاذ ما يلزم.

1.10 إدارة مخاطر الائتمان

تشير قابلية المصرف لتحمل المخاطر فيما يتعلق بمخاطر الائتمان إلى حجم المخاطر التي يكون المصرف على استعداد لتحملها خلال سعيه لتحقيق أهدافه الاستراتيجية. تنشأ مخاطر الائتمان عندما يتعامل المصرف مع متعهد أو طرف آخر ويفشل المتعهد أو الطرف الآخر في الوفاء بالتزاماته بموجب الاتفاقية المبرمة بينه وبين المصرف. يقوم المصرف، للتخفيف من مخاطر الائتمان، بإجراء تقصي شامل عن المتعهد أو الطرف الآخر بتحليل المعلومات الكمية والنوعية الخاصة بهما والتي تكون في العادة معلومات تتعلق بأوضاعهما المالية أو العملية. يستخدم المصرف أدوات تقييم داخلية لتحديد تصنيف المخاطر الخاصة بالمتعهد والطرف الآخر وتعكس تلك الأدوات تقييم المصرف لإمكانية حدوث إخلال من جانب المتعهد أو الطرف الآخر. يستفيد المصرف كذلك من التصنيفات التي تجريها كبرى وكالات التصنيف كلما كانت متاحة. يظطلع موظفو مخاطر الائتمان ومدير الائتمان ومدير عام المخاطر بالمهام ذات الصلة بمراقبة مخاطر الائتمان وذلك من خلال المراقبة والتقييم المستمر لقدرة المتعهد أو الطرف الآخر على الوفاء بالتزاماتها من خلال برنامج منظم للاستدعاء أو الزيارات التي تتم لمواقع المشروع والمراجعة الرسمية السنوية للوضع المالي والعملي للمتعهد والطرف الآخر. تهدف الإجراءات الخاصة بالائتمان إلى التحديد المبكر للمشكلات واعتماد إجراءات معالجة فعالة عند الضرورة لحماية مصالح المصرف. يتم وضع قيود إضافية حسب نوع المعاملة والفترة وشروط الدفع والشروط المسبقة واللاحقة كما يقوم المصرف بتخفيف المخاطر الائتمانية التي قد يتعرض لها بطلب ضمانات ملموسة عند الضرورة. يسعى المصرف أيضاً إلى مراقبة مخاطر المحفظة وغيرها من المخاطر التي تنشأ بسبب التركيز الذي يتأثر ببعض العوامل مثل الأنشطة الاقتصادية والعوامل الجغرافية والضمانات وتصنيف المخاطر. يسعى المصرف، للتخفيف من مخاطر التركيز، إلى تنويع محافظه باستقطاب عملاء من مختلف القطاعات الاقتصادية وتنويع التمويل من خلال تلبية مختلف الاحتياجات التمويلية لعملائه سواء كانت تمويل قصير المدى لرأس المال العامل أو تمويل طويل المدى لنفقات رأس المال والمشاريع. تقوم مجموعة المخاطر بمراقبة المتعهد وعمليات تركيز التمويل في قطاعات معينة بشكل ربع سنوي على الأقل من خلال مؤشرات قياس المخاطر، وتتم مراجعة تلك العمليات بشكل منظم من قبل مدير الائتمان ومدير عام المخاطر ومدير عام مصرفية الشركات وتتولى لجنة إدارة المخاطر مراجعة عمليات التركيز بشكل سنوي. تتم مراقبة عمليات التركيز من حيث مصادر التمويل ومتابعة استراتيجيات التنويع من حيث تقليل الاعتماد على المزودين الرئيسيين بالمال بشكل منظم. تتم مراقبة عمليات التركيز في محافظ التمويل التالية على أساس مستمر:

- قطاعات الأعمال.
 - القطاعات الاقتصادية.
 - مجموعات العملاء/المتعهد/الطرف الآخر.
 - المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.
 - تصنيف المخاطر.
 - أنواع الضمانات (وعلى وجه التحديد الضمانات العقارية).
- يقوم المصرف بتحديث سياسات الائتمان الخاصة به بشكل مستمر لتعكس الواقع الاقتصادي والقانوني وواقع السوق.

2.10 إدارة مخاطر السوق

يتأثر استعداد المصرف لتحمل المخاطر بعدة عوامل تشمل تقلب السوق واتجاهات العمل والعوامل ذات الصلة بالاقتصاد الكلي والعوامل الذاتية. يتم إدارة وتضمين ما سبق من خلال حدود وسياسات إدارة مخاطر السوق ذات الصلة التي تخضع للإطار العام لإدارة المخاطر والتعليمات النظامية المعتمدة. يقوم المصرف بالرصد المستمر لمخاطر السوق من خلال قياس وتحديد متطلبات رأس المال الخاص به ومخاطر معدل الأرباح ومخاطر العملات وكذلك من خلال ضمان أن إدارة الخزينة تعمل داخل حدود الاستثمار الخاصة بالخزينة. تخضع عملية تحمل المخاطر التي تغطي مخاطر السوق إلى العوامل التالية:

- معدل كفاية رأس المال.
- معدل السيولة المطلوب من مؤسسة النقد العربي السعودي.
- صافي المعدل الثابت للتمويل.
- نسبة التمويل مقابل الودائع.
- تركيز تمويل الشركات .
- تركيز مصادر التمويل.

3.10 إدارة مخاطر التشغيل

يتم تناول تحمل مخاطر التشغيل الخاصة بالمصرف في سياسة تحمل المخاطر ويتم التعبير عنها من خلال المعايير والحدود التالية كجزء من الممارسة نصف السنوية لاختبار الضغط:
 (أ) الأثر والأهمية من حيث الحدود.
 (ب) تحمل المخاطر والحد الأدنى المسموح به للمخاطر والذي يعكس درجة تحمل المصرف للمخاطر المقبولة والخسائر التشغيلية.
 (ج) المعلومات والبيانات لأغراض تحديد المخاطر والخسائر التشغيلية الجوهرية.

يتعين على أي قطاع من قطاعات الأعمال أو الدعم وضع المؤشرات الرئيسية للمخاطر الخاصة به لدعم تحمل المصرف للمخاطر وتعمل إدارة مخاطر التشغيل والسياسات والإجراءات الموضوعية على تسهيل تلك المؤشرات.

11. مخاطر الائتمان

1.11 لمحة عامة

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم قدرة المتعهد أو الطرف الآخر الذي تم التعاقد معه من قبل المصرف على الوفاء بالتزاماته التعاقدية وفقاً للشروط التي تم الاتفاق عليها. تتضمن مخاطر الائتمان كذلك المخاطر التي تنشأ خلال تسوية المعاملات.
 الوحدات الرئيسية في المصرف المسؤولة عن تحمل مخاطر الائتمان هي:

- مجموعة مصرفية الشركات.
- مجموعة التجزئة المصرفية.
- مجموعة الخزينة.

قامت كل وحدة من الوحدات المسؤولة عن تحمل مخاطر الائتمان بوضع سياسات وقواعد معينة تنظم مهام تحمل مخاطر الائتمان الخاصة بها ويتم إدراج تلك السياسات والقواعد في مستندات سياسة المخاطر الخاصة بمجموعة مصرفية الشركات ومجموعة التجزئة المصرفية ومجموعة الخزينة.

2.11 المخصصات الخاصة بالقروض/التمويل:

يقوم المصرف بوضع المخصصات الخاصة بالقروض والتمويل وفقاً للقواعد الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. تبعاً لذلك، يقوم المصرف بوضع مخصصات محددة للحسابات الرديئة بناء على تقييم احتمال عدم وفاء متعهد معين بالتزاماته. يقوم المصرف أيضاً بوضع مخصصات عامة تتعلق بالأصول المتبقية للمحفظة بناء على تقييم احتمال حدوث إخلال وبالتالي حدوث خسائر. تتم مراجعة واعتماد الاستراتيجيات الدورية للمخصصات المحددة والعامة من قبل مدير الائتمان ومدير عام المخاطر ومدراء وحدات العمل ومدير عام المجموعة المالية والرئيس التنفيذي.

12. مخاطر السوق

1.12 مقدمة

تتمثل مخاطر السوق في تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لمؤسسة مالية ما بسبب حدوث تغيرات في السوق مثل أسعار الأسهم ومعدلات الأرباح وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع.

2.12 إدارة مخاطر السوق

تعتبر لجنة الموجودات والمطلوبات مسؤولة، وفقاً للأئحة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، عن السياسات والضوابط والحدود المطبقة في إدارة مخاطر السوق. للمصرف سياسة معتمدة لمخاطر الخزينة تحدد بوضوح السياسات والإجراءات والحدود الخاصة بالتعرض لمخاطر السوق. يتمثل الهدف الرئيس في إدارة تقلبات الأرباح وإبلاغ الإدارة العليا للمصرف ولجنة إدارة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات ومجلس الإدارة بالمخاطر المتعلقة بالسوق والسيولة.

1.2.12 مخاطر العملة

تتمثل مخاطر العملة في تدني قيمة الأصول المالية التي يتم تقييمها بالعملات الأجنبية أو ارتفاع قيمة المطلوبات المالية التي يتم تقييمها بالعملات الأجنبية. وضعت سياسة مخاطر الخزينة حدود لاصافي دخل المراكز حسب فئات العملات حيث أن هناك حدود للدولار الأمريكي والعملات الخليجية وغيرها من العملات. للمصرف تعرض طفيف لمخاطر صرف العملات الأجنبية ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى تقييم أصوله ومطلوباته بالريال السعودي وبشكل أقل بالدولار الأمريكي أو العملات المرتبطة بالدولار الأمريكي.

2.2.12 مخاطر الاستثمار في الأسهم

تشير مخاطر الاستثمار في الأسهم إلى تدني القيمة العادلة للسهم ويقوم المصرف بمراقبة المحافظ الاستثمارية وتعديل الأسهم المتاحة للبيع تبعاً للقيمة السائدة في السوق ومعالجة الفرق في حقوق المساهمين أو قائمة الدخل.

3.12 متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق

يحتسب المصرف الحد الأدنى من متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق وذلك باستخدام المنهج المعياري. يعمل رأس المال كاحتياطي

مالي لمواجهة المخاطر لتحمل أي تقلبات عكسية في مخاطر السوق. تمثل مخاطر معدل الأرباح ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر السيولة المخاطر الرئيسية التي تعرضت لها أنشطة المصرف.

4.12 اختبار الضغط

يقوم المصرف بإجراء اختبار الضغط بشكل نصف سنوي لتقييم الخسائر المحتملة. يتسنى للمصرف، من خلال تقييم حجم الخسائر غير المتوقعة، فهم واستيعاب المعلومات المتعلقة بالمخاطر والتعرض المحتمل لأحداث غير عادية في أسواق غير عادية باستخدام اختبارات متعددة واتخاذ التدابير المناسبة. يتم تحديث وإعادة تحديد تلك الاختبارات على أساس مستمر لعكس الأوضاع الراهنة بالسوق. يتم إبلاغ الإدارة العليا ولجنة إدارة المخاطر واللجنة التنفيذية بنتائج اختبار الضغط لتسهيل وإدارة المخاطر بمزيد من الشفافية.

13. المخاطر التشغيلية

تتمثل المخاطر التشغيلية في الخسارة التي تنشأ بسبب فشل العمليات الداخلية أو الموظفين أو الأنظمة أو بسبب أحداث خارجية. تنشأ المخاطر التشغيلية في جميع وحدات المصرف ومن أي نشاط تقريباً. تستثنى من المخاطر التشغيلية مخاطر الائتمان وهي المخاطر التي تنشأ بسبب الصفقات المالية التي يتم إبرامها مع متعهدين أو أطراف أخرى ويفشل المتعهد أو الطرف الآخر في الوفاء بالتزاماته بموجب تلك الصفقات. للمصرف فريق عمل مستقل لمخاطر التشغيل يعمل تحت مظلة مجموعة إدارة المخاطر وتتمثل مهامه في رصد ومراقبة المخاطر التشغيلية للمصرف ويتم تنفيذ تلك المهام وفقاً للسياسة الخاصة بمخاطر التشغيل. تم إنشاء الإطار العام لبيئة العمل والضوابط الداخلية كجزء من برنامج ERM بهدف تنظيم عملية تقييم وتخفيف المخاطر التشغيلية ويعمل المصرف في الوقت الحالي على تطبيق استمرارية الأعمال وإجراءات الحماية من الكوارث مما سيقول من المخاطر التشغيلية المحتملة.

1.13 إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية

تم تصميم الإطار العام لإدارة مخاطر التشغيل بشكل يضمن المحافظة على استقلالية إدارة المخاطر عن مجموعات العمل الأخرى بالمصرف ذات الصلة بالمخاطر وقد تم التفاهم بين الجانبين على السماح لفريق إدارة مخاطر التشغيل بتسهيل تحديد وقياس وتقييم المخاطر والضوابط ذات الصلة بما في ذلك توثيق ومتابعة الخطط الخاصة بتحمل المخاطر أو التخفيف منها مع الإبقاء على مسؤولية إدارة العمل داخل كل مجموعة للمجموعة نفسها.

قام فريق إدارة المخاطر التشغيلية خلال العام 2012م بجمع بيانات متخصصة خلال الاجتماعات التي تم عقدها مع مدراء قطاعات الأعمال والإدارة العليا بهدف الحصول على فهم واضح لاتجاهات الأعمال من خلال الحصول على الأهداف الاستراتيجية للقطاع ذي الصلة. تم إعداد هذا المنهج لربط اتجاهات الإدارة بتحمل مخاطر التشغيل المحددة والمعلومات الخاصة بالمخاطر.

تم إعداد وتنفيذ برنامج توعوي متكامل عن المخاطر شمل جميع الوحدات ذات الصلة وذلك قبل البدء في تحديد وتقييم المخاطر. تم كذلك التوصل إلى بيانات محددة عن المخاطر تغطي جميع وحدات الأعمال والدعم وتتضمن المخاطر الرئيسية والجوهرية وذلك بعد إجراء تقييم واختبار شامل للضوابط ذات الصلة وتم عمل تمثيل بياني لتلك البيانات بالتشاور مع إدارات قطاعات الأعمال بهدف تبييها للمخاطر الرئيسية والهامة التي تتطلب إجراء إداري ذو أولوية قصوى. المناهج الرئيسية المستخدمة في إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية هي:

1.13 التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط

يتم إعداد وتحديث سجل المخاطر وخطط العمل ذات الصلة بشكل منتظم. تتضمن دورة المراجعة التشاور مع الإدارة العليا للبحث عن الاتجاهات الخاصة بقبول وإجراءات الحماية من المخاطر ويشمل ذلك القرار الخاص بمراجعة وتحسين بيئة الضوابط. يتم مراقبة التقدم الذي يتم إحرازه في خطط العمل الخاصة بتخفيف المخاطر وتغير مؤشر القياس في التمثيل البياني لها كما يتم مناقشة ما سبق مع الإدارة المعنية.

2.1.13 المؤشرات الرئيسية للمخاطر

تم تنظيم سلسلة من ورش العمل لإصدار أول قائمة من المؤشرات الرئيسية للمخاطر. يتم تحديد وتقييم تلك المؤشرات حسب طبيعتها وبالتنسيق مع الإدارات المعنية بالمصرف. تضمنت عملية إصدار تلك القائمة تحديد وسائل جمع البيانات المطلوبة وتحليل وإدارة التوقعات الخاصة بالمؤشرات التي تم تحديدها كحد أدنى مقبول للإشارات التحذيرية بالإضافة إلى توحيد ودمج المؤشرات التي تستلزم اتخاذ قرار بشأنها على مستوى المصرف. يسعى المصرف إلى تحسين قائمة المؤشرات الرئيسية للمخاطر حتى تصبح ملائمة للعمل.

3.1.13 إدارة البيانات

يقوم فريق العمل الخاص بالمخاطر التشغيلية بحفظ سجل شامل لكافة الخسائر والوقائع الخاصة بالمخاطر التشغيلية والتي ترتبط ببيانات وسجل المخاطر الرئيسي وتوجيه إدارة العمل لقيادة جهودها الخاصة بتحسين الضوابط والخدمات والمنتجات ذات الصلة بتلك الضوابط. يتم الإبلاغ عن تلك الخسائر والوقائع وفقاً للقواعد ذات الصلة الواردة في بازل 2.

4.1.13 إدارة استمرارية الأعمال

قام المصرف بوضع برنامج متكامل لإدارة استمرارية الأعمال يركز على بناء القدرات الخاصة باستمرارية ومعالجة الموجودات والعمليات الرئيسية. تم هيكلة البرنامج وفقاً للمعايير العالمية وعلى أساس أفضل الممارسات ومتطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي ويشمل نطاق البرنامج ما يلي:

- إدارة الأزمات والاستجابة لها.
- الأمن والسلامة
- استمرارية الموظفين
- معالجة الأعمال.

إجراءات الحماية من الكوارث الخاصة بتقنية المعلومات.

برنامج المصرف الخاص باستمرارية الأعمال مستمر ويتم مراجعته بشكل منتظم من قبل أصحاب المصلحة داخل المصرف وخارجه ويؤدي ذلك إلى تعزيز جاهزية المصرف لإدارة الآثار السالبة والتعامل معها وحماية الموجودات الأساسية والمضي قدماً في العمليات المهمة ويترتب على كل ما سبق تقليل الآثار السالبة وتعزيز الأداء والسمعة والالتزام بالمتطلبات النظامية

5.1.13 إسناد الأعمال لجهات خارجية

التزاماً بتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي المتعلقة بإسناد الأعمال لجهات خارجية، يشترك فريق العمل الخاص بإدارة مخاطر التشغيل في مراجعة تقييم المخاطر المترتبة على إسناد الأنشطة الجوهرية للمصرف لجهات خارجية ويشمل ذلك مراجعة المخاطر التشغيلية ومتطلبات استمرارية الأعمال المرتبطة بالأنشطة التي يتم إسنادها لجهات خارجية.

6.1.13 إدارة مكافحة التزوير

قام المصرف بوضع برنامج لمكافحة التزوير بإشراف إدارة مخاطر التشغيل وبالتنسيق مع أصحاب المصلحة بالمصرف بهدف منع وتقليل الخسائر الناتجة عن التزوير الداخلي والخارجي إلى أدنى حد ممكن. تم كذلك تنفيذ برنامج توعوي خاص بمكافحة التزوير على نطاق واسع ويقوم المصرف في الوقت الحالي بتقييم برنامج مكافحة التزوير وسيتم ربطه بالمعلومات المتاحة عن المخاطر.

2.13 قياس الأعباء الرأسمالية لمخاطر التشغيل

يتم احتساب الأعباء الرأسمالية لمخاطر التشغيل باستخدام منهج المؤشر الأساسي حسب أنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي وبازل. يطبق منهج المؤشر الأساسي لاحتساب الأعباء الرأسمالية لمخاطر التشغيل ألفا 15% على متوسط الدخل الإجمالي الإيجابي الذي تم تحقيقه من قبل المصرف خلال السنوات الثلاثة الماضية. يسعى المصرف إلى الانتقال إلى المنهج المعياري لاحتساب الأعباء الرأسمالية لمخاطر التشغيل في الوقت المناسب.

14. مخاطر تنفيذ عمليات لا تلتزم بالأحكام الشرعية

يتعرض المصرف بحكم أنه مصرف متوافق مع الشريعة الإسلامية إلى مخاطر وقوع وتنفيذ عمليات محدودة لا تنطبق عليها تلك الضوابط والأحكام، وقد قام المصرف بإنشاء هيئة شرعية مستقلة ووحدة رقابة شرعية بهدف رصد تلك المخاطر.

1.14 حوكمة الشريعة

تم إنشاء الإطار العام للالتزام بالأحكام الشرعية لتمكين المصرف من تبليغ استراتيجياته الخاصة بإدارة المخاطر ذات الصلة بالالتزام بالأحكام الشرعية من قبل جميع الإدارات وفقاً للمبادئ الشرعية. يتألف الإطار العام للالتزام بالأحكام الشرعية من هيكل حوكمة الشريعة والأنظمة والعمليات والضوابط التي تظلم بها جميع إدارات المجموعة ويتم تنفيذ حوكمة الشريعة من خلال الإدارات الآتية:

- المراجعة الشرعية.
- الدراسات والبحوث.
- الدعم والتواصل.

2.14 الهيئة الشرعية

تخضع عمليات أي مصرف متوافق مع الشريعة الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية والتي تنص على وجوب قيام أي مصرف متوافق مع الشريعة الإسلامية بإنشاء هيئة شرعية لتقديم الرأي الشرعي للمصرف بكل ما يتعلق بعملياته لضمان عدم تضمينها لأي عنصر مخالف للأحكام الشرعية. تعتبر الهيئة الشرعية مسؤولة عن الآتي:

- النظر في جميع معاملات المصرف، وفي العقود والاتفاقيات والنماذج والوثائق ونحوها، وإصدار ما يلزم بشأنها.
- الإسهام في ابتكار المنتجات وتطويرها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.
- مراقبة التزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطته ومعاملاته، والتأكد من تنفيذ قرارات الهيئة على الوجه الصحيح.
- إقرار معايير الرقابة الشرعية.
- دراسة تقارير الأداء الشرعي والملحوظات الرقابية، وإصدار ما يلزم بشأنها.
- وضع الضوابط الشرعية للتخلص من المبالغ المستبعدة نتيجة مخالفة شرعية، والإشراف على صرفها.
- المراجعة الشرعية للقوائم المالية للمصرف قبل اعتمادها من مجلس الإدارة، ويشمل ذلك التأكد من حساب الزكاة على الوجه الشرعي.
- إصدار التقرير الدوري عن أداء المصرف من الناحية الشرعية، وإعلانه للمساهمين، والإجابة عما قد يرد من أسئلة المساهمين بشأنه.

3.14 معالجة أي إيرادات قد تكون غير متوافقة مع الأحكام الشرعية

تم وضع منهج للإبلاغ عن ومعالجة أي إيرادات قد تكون غير متوافقة مع الشريعة أو من المحتمل أن تصبح كذلك وتتضمن المقاييس الرئيسية المعتمدة من قبل المصرف لإدارة مخاطر عدم الالتزام بالأحكام الشرعية تطبيق الإجراءات الآتية:

- * التوعية والاتصال.
- * التحديد والتقييم.
- * المراقبة والتقارير.
- * الإبلاغ.

15. مخاطر السيولة

تتمثل في المخاطر الناجمة عن عدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية التي يتم تسويتها من خلال السداد النقدي أو الموجودات المالية الأخرى. من الممكن أن تنشأ مخاطر السيولة بسبب اضطرابات السوق أو عمليات التخفيض الائتماني والتي قد تتسبب في تجفيف بعض مصادر التمويل.

تسعى الإدارة جاهدة لتنويع مصادر التمويل وتقييم الموجودات أخذة السيولة في الاعتبار بالإضافة إلى الاحتفاظ برصيد كافي من النقد وما يماثله للتقليل من مخاطر السيولة.

أحدثت الأزمة المالية العالمية الأخيرة تغييراً كبيراً في النظم الخاصة بمخاطر السيولة والإشراف عليها في المؤسسات المالية، تماشياً مع متطلبات بازل 3 الخاصة بإدارة مخاطر السيولة، يتم استخدام معدلان لإدارة مخاطر السيولة هما: معدل تغطية السيولة والمعدل الصافي والثابت للتمويل.

1.15 منهج إدارة مخاطر السيولة

تضمن وحدة دعم أعمال الخزينة، من خلال الإدارة اليومية للسيولة وجود أرصدة تمويل كافية للوفاء بالمدفوعات اليومية وتسوية الالتزامات في تواريخ استحقاقها.

تشمل عملية إدارة مخاطر السيولة كذلك ما يلي:

- الاحتفاظ باحتياطي كافي من السيولة كحماية من أي تقلبات غير متوقعة في التدفقات النقدية.
- إدارة التدفقات النقدية على المدى الطويل والقصر من خلال تقرير الاستحقاق وغيره من المؤشرات.
- مراقبة تركيز المودعين على مستوى المصرف لتجنب الاعتماد الزائد على كبار الممولين.
- تنوع مصادر التمويل لضمان وجود مزيج مناسب من التمويل.
- ضمان الاحتفاظ بمعدلات السيولة المطلوبة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي ومعدل تغطية السيولة والمعدل الصافي والثابت للتمويل في الحد الأدنى المطلوب.
- إجراء اختبار ضغوط خاص بالسيولة مرتين في العام وفقاً لمختلف الاختبارات كجزء من التحكم في السيولة لاختبار فاعلية ومثانة الخطط.

تغطي سياسة المخاطر الخاصة بالخزينة، والتي تخضع لمراجعة واعتماد لجنة الموجودات والمطلوبات، كافة السياسات والإجراءات ذات الصلة بالسيولة.

تماشياً مع قانون مراقبة البنوك الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يحتفظ المصرف بوديعة نظامية لدى المؤسسة تبلغ 7% من إجمالي الودائع تحت الطلب و 4% من الاستثمارات لأجل الخاصة بالعملاء، كما يحتفظ المصرف باحتياطي نقدي لا يقل عن 20% من الودائع على هيئة نقد وموجودات مالية يمكن تسيلها في مدة لا تتجاوز 30 يوماً. للمصرف المقدرة على زيادة الأموال المودعة ليوم واحد من خلال تسهيلات ترتيب استثماري خاص مع مؤسسة النقد العربي السعودي (مراوحة مع المؤسسة).

1.16 مخاطر معدل الأرباح في الدفاتر المصرفية

تشأ مخاطر معدل الأرباح بسبب التغيير في معدلات الأرباح والتي تؤثر في القيم العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لمعدل الأرباح الذي يتأثر بالأدوات المالية في الدفاتر المصرفية.

1.16 تأثير الدخل بالموجودات والالتزامات والبنود غير المدرجة في الميزانية العمومية

يقوم المصرف بإدارة عمليات التعرض لآثار مختلف المخاطر المرتبطة بالتذبذب في المستويات السائدة لمعدلات الأرباح على مركزه المالي وتدفقاته النقدية. يستخدم المصرف نظام السايبر للإقراض كسعر لعائد أساسي لمختلف الاستحقاقات. تقوم الخزينة بتقديم تكلفة هامشية للنقد في الأوقات التي لا يعبر فيها سعر العائد الأساسي عن الصفقات الفعلية في السوق. يفرض المصرف معدلات الأرباح حسب تواريخ استحقاق التمويل حيث يتم فرض معدلات ربح أعلى على التمويل طويل المدى.

1.17 التعويض القائم على المخاطرة – الرؤية المستقبلية

تماشياً مع نظم مؤسسة النقد العربي السعودي الخاصة بأعراف التعويض، تم إجراء مراجعة مع مستشار خارجي خلال منتصف عام 2012م وخلصت إلى التالي:

- إعداد مسودة حول سياسة التعويضات بالمصرف.
- تحديد التغييرات في لجنة الترشيحات والتعويضات.
- إعداد مسودة لائحة لجنة الترشيحات والتعويضات بالمصرف.
- حوكمة المكافآت وتغيير أعراف الدفع في القطاع المصرفي (تحديث لجنة الترشيحات والمكافآت لتقديم توجيهات حول آخر مبادئ FSB وعمليات الإفصاح الخاصة بلجنة بازل).
- إعداد خارطة طريق محتملة للتعديل وتجري مناقشتها مع الإدارة العليا. من المتوقع تطبيق تلك التغييرات خلال فترة تتراوح ما بين سنتين إلى ثلاثة سنوات.